آثار هجرة الكفاءات العربية على الأمن القومي العربي

بحث مستل لطالب الدكتوراه: قاسم عبد علي عذيب
بإشراف: أ.م.د: عباس غالي داود الحديثيّ
جامعة بغداد– كلية التربية/ ابن رشد للعلوم الإنسانية

الملخص:

أدت هجرة الكفاءات العربية إلى تكبد الدول العربية خسائر فادحة ، لما للكفاءات العلمية من أهمية في قوة الدول العربية وأمنها القومي، وكذلك مساهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وما تسببه هجرتها من خسارة للدول العربية من الناحية العلمية والتكنولوجية ،اضافة الى الأثار الثقافية التي لا تقل اهمية عن بقية الأثار، لاسيما إن هجرة الكفاءات تعد من المشاكل الخطيرة التي تعاني منها الدول العربية بشكل عام، كون هذه الكفاءات ساهمت في عمليات التطور والتقدم العلمي والتكنولوجي للدول الصناعية ،ومن ثم توسيع حالة اللاتوازن في مقومات القوة، وزيادة التباين بين الدول العربية الطاردة للكفاءات وبين الدول الصناعية المستقطبة لها ، ما يعني استمرار تبعية الدول العربية إلى الدول المتقدمة في كثير من المجالات ما يجعلها تدور في فلكها السياسي والأمني والاقتصادي.

المقدمة:

تأتي آثار هجرة الكفاءات العلمية العربية من العلاقة التداخلية والتفاعلية بين الكفاءات العلمية وأثرها وتأثيرها على التنمية والاستقلال والأمن القومي ويمكن عد هذه الظاهرة بمثابة انتقال الثروة العربية من موطنها الأصلي إلى الدول المستقبلية لها، حيث أن الثروة الحقيقية للدول تكمن في قاعدتها البشرية المؤهلة علمياً وفنياً، وقدرتها على النهوض بأعباء تطوير التنمية القومية الشاملة بجوانبها ومفاصلها المتعددة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتعليمية، فالكفاءات العلمية هم القوة المؤثرة في خلق الإبداع والمساهمة في إعداد القوة المادية والانتقال بالدولة من حالة التأثر إلى حالة التأثير، وهجرة الكفاءات العربية تؤدي أيضاً إلى توسيع الفجوة الصناعية بين الدول المتطورة، وبين الدول العربية أو تحول دون تقدم الأخيرة منها وتبقى في حالة التخلف والتبعية نتيجة لحاجتها للتطور التكنولوجي والعلمي(١).

ولا تقتصر آثار هجرة الكفاءات على النتائج المباشرة لها والمتمثلة في تسرب الكفاءات وما يعنيه ذلك من خسارة مادية وأضرار اجتماعية ومخاطر سياسية ، بل أنها تشمل كذلك الخسائر غير المباشرة المتمثلة في المكاسب المادية وغيرها التي تجنيها الدول المستقبلية للكفاءات المهاجرة إليها.

ولهجرة الكفاءات العربية آثار سلبية عديدة على الدول المرسلة لها ، سيتم دراستها بأربعة مباحث، يتناول المبحث الأول الآثار السياسية والامنية ، ويتناول المبحث الثاني الآثار الاقتصادية في حين يتناول المبحث الثالث الآثار الثقافية والاجتماعية ، ويتناول المبحث الرابع الآثار التعليمية والتقنية .

مشكلة البحث:

هل تترتب على هجرة الكفاءات العربية أثار سلبية سياسية واقتصادية وثقافية وتعليمية على الدول العربية الطاردة لها .

فرضية البحث:

تتسبب هجرة الكفاءات بأضعاف القوة القومية للدول العربية لتركز الأثار السلبية في دول الأرسال أكثر من دول الاستقبال على الرغم من مقولة الاعتماد المتبادل ومنافع الهجرة ونظرية الشتات.

هدف البحث:

يرمي البحث الى تحليل الأثار السلبية المترتبة على الدول العربية نتيجة هجرة كفاءاتها العلمية.

منهجية البحث:

سيعتمد الباحث على المنهج التحليلي والأسلوب الوصفي لدراسة وتحليل الأثار السلبية المترتبة على هجرة الكفاءات العربية.

المبحث الأول: الآثار السياسية والأمنية لهجرة الكفاءات العربية

من البديهيات المعروفة أن العناصر السكانية ، أي عدد السكان وتلاحمهم القومي ومستواهم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والصحي ، إلى جانب عناصر أخرى عديدة كالعناصر الطبيعية والاقتصادية تشكل عناصر قوة للدولة ، ورغم مصداقية هذه البديهية، إلا أن واقع الحال وكما ثبت بتجارب العالم ، هو أن هناك دوراً بارزاً ومؤثراً للكفاءات العلمية ولمدى التطور العلمي والتقني الذي وصله الشعب على قوة الدولة ومن ثم على أمنها الإقليمي.

إنَّ أهم مقياس تقيس به الأمم تقدمها وتطمئن به على مستقبلها هو مقياس الذخيرة العلمية، متمثلة في العلماء بشكل عام والشباب منهم خاصة، وكلما امتلكت أمة ذخيرة أكبر من العلماء والباحثين المبدعين ، كلما كان حضها من التطور والتقدم كبيراً جداً ، وأن هذا التقدم على المستويات كافة يعزز الأمن القومي ويمنح الدولة ثقلاً ملموساً في العلاقات الدولية، فكيف تحقق الدول العربية أمنها القومي وتحقق التطور الاقتصادي وهي تفقد أكثر من مليون كفاءة عربية

مهاجرة للدول الغربية وكما توضحه الخريطة (١) ، وفي هذا المبحث سيتم تناول الآثار السياسية والأمنية المترتبة على هجرة الكفاءات العربية وهي:-

١. زعزعة الأمن القومي :-

تؤدي هجرة الكفاءات من الدولة إلى فقدان شبابها وعلمائها ، وهذا بلا شك يضعف أمنها القومي، وخاصة إذا كانت تعاني من مظاهر التخلف، وأن الآثار السياسية والأمنية المترتبة على هجرة الكفاءات العلمية كبيرة وباهضة الثمن بالنسبة للدول العربية حاضراً ومستقبلاً؛ لأنَّ خسارة الطاقات البشرية المتخصصة تشمل الجهود الوطنية (قطرياً وإقليمياً)، وتحد من القدرة على حل المشكلات التنموية المعقدة، وتفقد العرب مورداً خلاقاً وحيوياً وأساسياً في عملية تطويرها علمياً وثقافياً وحضارياً، وأنَّ تزايد البطالة بين أوساط ذوي الكفاءات العلمية الرفيعة ستضاعف من حجم التوترات الاجتماعية والسياسية وستدفع بقسم كبير من هؤلاء إلى العمل من أجل

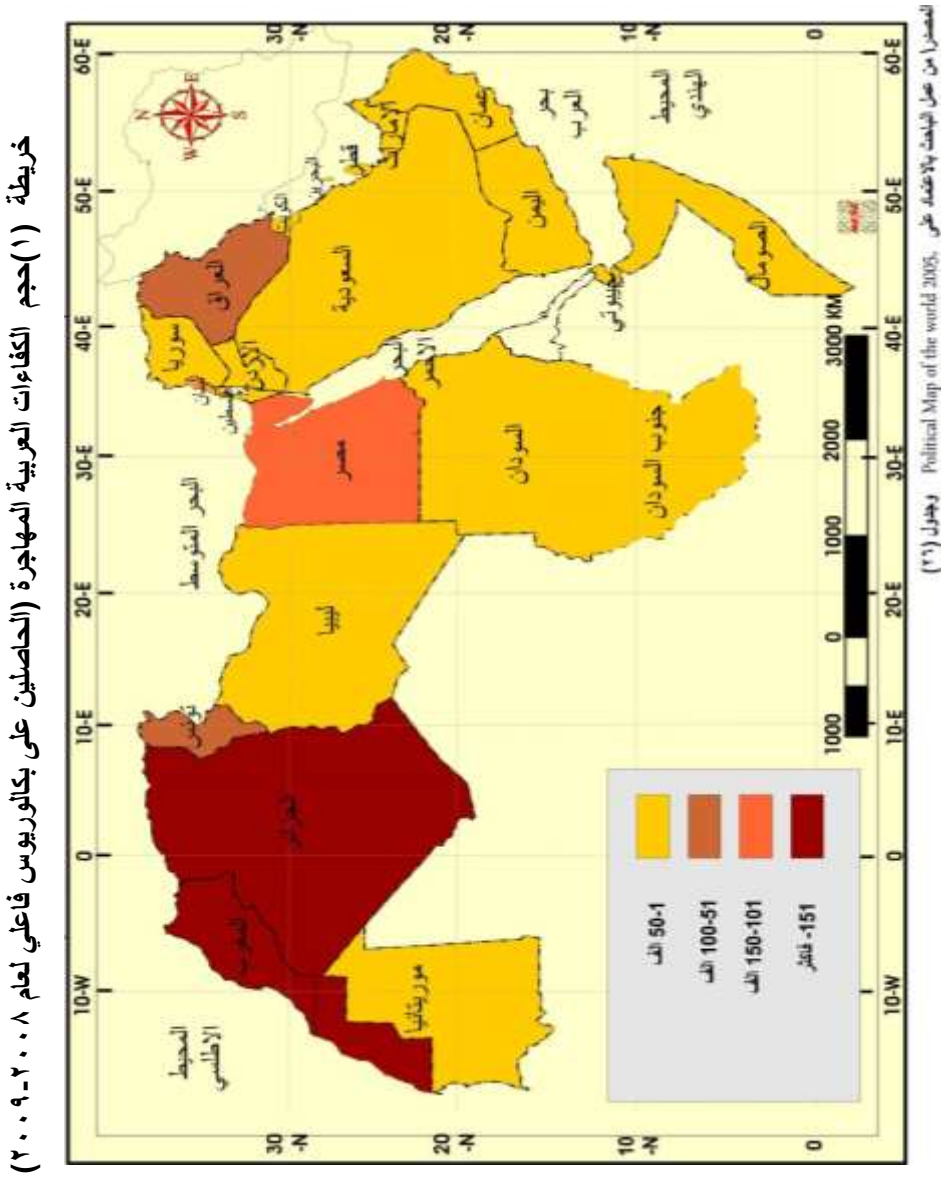

خريطة (١)حجم الكفاءات العربية المهاجرة (الحاصلين على بكالوريوس فاعلى لعام ٢٠٠٨-٢٠٠٩)

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على Political Map of the world 2005. وجدول (٢١)

الهروب وحتى الانخراط في جماعات وتيارات معادية لدولهم الأصلية، الأمر الذي يزعزع الاستقرار الوطني ويهز الأمن القوميّ.

وللبحث والتطوير دور أساسيّ في تحديد المخاطر على الأمن القومي، وكذلك في القدرة على الرد عليها، وبالتأكيد سيكون تحقيق هذا الأمر ضعيفاً في حالة هجرة الكفاءات العلمية القادرة على انجاز هذه المشاريع ذات البعد الأمني، كالدفاع عن الحدود، ومنع التصرفات الإجرامية داخل الحدود واحتوائها، وتمكين المواطنين من العيش بحرية وبدون خوف على سلامتهم من أي تهديد وضمان الصحة والرفاهية لهم .والملاحظ إن هذه الهجرات المتوالية للكفاءات العربية كانت من حيث المصدر من الدول التي تحمل لواء المد القومي منذ الخمسينيات، ومن حيث الاستقبال فإنّ الكفاءات العربية تتوجه الى الدول الأكثر عداءً للدول العربية كالولايات المتحدة وبريطانيا الأمر الذي يزيد من تداعيات زعزعة الأمن القومي العربي[٢]. وهناك علاقة متلازمة بين الأمن القومي العربي ووجود الكيان الصهيوني وهجرة الكفاءات العربية، ففي الوقت الذي تزداد فيه معدلات هجرة الكفاءات العربية باتجاه الدول الغربية، فأنَّ إسرائيل تستقطب آلاف العلماء من يهود روسيا ودون الاتحاد السوفيتي السابق ، فمنذ أواسط عام ١٩٨٩ إلى نهاية عام ١٩٩٨ بلغ عدد المهاجرين إلى إسرائيل حوالي ٨٠٠ ألف مهاجر ، وطبقاً لمعلومات (عوزي غدور) مدير قسم الاستيعاب في وزارة الاستيعاب الإسرائيلية فأنه منذ بداية الهجرة الواسعة سنة ١٩٨٩ إلى نهاية عام ١٩٩١ كان في إسرائيل بين المهاجرين الجدد ١٠٠٠٠ عالم ، و٨٧ ألف مهندس و ٤٥ ألف هندسي تقاني، و٣٨ ألف معلم، و ٢١ ألف طبيب، و١٨ ألفٍ من رجال الفن، و ٢٠ ألف أكاديمي في العلوم الاجتماعية، وبحسب البروفسور (برمياهو برنوير) من جامعة تل أبيب ورئيس قسم الأبحاث العلمية في مجال الطاقة ، فأن ٢٠% من المهاجرين الجدد هم من حملة الشهادات العلمية في مجالات الهندسة والفيزياء والكيمياء والتكنولوجيا[٣].

٢. وفي المقابل فأن الوطن العربي فقد بحدود مليون كفاءة علمية حتى عام ٢٠٠٠ ، أن استقطاب إسرائيل للكفاءات العلمية واحتضانها لتحقيق مصالحها القومية إضافة إلى عوامل أخرى، هو الذي منح إسرائيل هذا التطور الكبير والهيمنة المطلقة في المنطقة ، وعلى الخلاف من ذلك فأن هجرة الكفاءات العربية بهذا الحجم الكبير يعد احد العوامل التي ساهمت في زعزعة الأمن القومي العربي ، كذلك قاد إلى عدم التكافؤ في الصراع العربي الإسرائيلي وجعل الكفة دائماً تميل لصالح إسرائيل.

٣. إضعاف القدرات العسكرية:

لم يعد يخفى على أحد أن الحروب الحديثة تعتمد على الأسلوب العلمي في معظم تفاصيلها فقد أظهرت الحرب العالمية الثانية دور العلم والعلماء في تطوير أساليب الحرب واستراتيجياتها، فعلى سبيل المثال استعان الجيش البريطاني بالعالم الفيزيائي (ابلتون) الذي طور علم الالكترونيات،

وأكتشف اللاسلكي الذي تطور إلى الرادار ، واحتضنت الولايات المتحدة العالمين (أينشتاين) الألماني و(فرمي) الايطالي وكان لهما الفضل الكبير في اكتشاف الطاقة الذرية وإنشاء المفاعلات النووية.

وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية سارعت كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي السابق إلى اختطاف العلماء الألمان في مختلف نواحي العلم ، وأوجدت كل دولة منها دراسات تهدف إلى بيان أفضل الطرق لاستقطاب العلميين المؤهلين في كل منهما(٤). ولأهمية العلماء العراقيين في تطوير القدرات العسكرية العراقية ، فقد أثارت الولايات المتحدة الزوبعة الكبرى حول أسلحة الدمار الشامل العراقية ، وادعت بضرورة استجواب علماء العراق في الخارج ، واصدار قانون خاص لمنحهم اللجوء في الولايات المتحدة ،ومن ثم عملت على اعتقال العديد منهم وتهجيرهم عندما بدأته الحرب على العراق.

كذلك تسهم الكفاءات العلمية المتخصصة في وضع تقييم علمي دقيق لقدرات العدو العسكرية واللوجستية، وتسهم الكفاءات المتخصصة في رسم الخارطة الطبوغرافية لساحات القتال ، وتحديد المناخ الملائم للحرب، فضلًا عن هذا يؤدي علماء الاجتماع وعلماء النفس دوراً كبيراً في تحديد العوامل النفسية التي تؤثر في الجماهير والجيوش المحاربة، ومن ثم تفادي نقاط الضعف التي قد تؤثر أو تنعكس سلباً على معنويات المقاتلين أو الجماهير بنحوٍ عام.

١. إضعاف التأثير السياسي الداخليّ:

تؤثر هجرة الكفاءات في الوضع السياسي الداخلي للدولة ، كون الكفاءات العلمية لها القدرة على تمييز انحراف السلطة السياسية عن مسار العملية السياسية الصحيح ، كذلك لها القدرة على التأثير في الشارع السياسي وتحريكه للمطالبة بتعديل المسار السياسي والأمني من خلال توجيه وتحديد مطالبه وفق أسس علمية مدروسة، إضافة إلى المشاركة في وضع البرامج السياسية والأمنية والمساهمة في وضع البرامج الانتخابية ، لقد أدت هجرة الكفاءات العربية إلى فقدان المجتمع العربي إلى الوعي السياسيّ ولاسيما في ظل الحكم الشمولي العربي وغياب الحرية الفكرية، لان معظم المهاجرين من الدول العربية لاسيما في عقدي السبعينيات والثمانينيات هم من أصحاب الكفاءات وحملة الشهادات الجامعية، ومن كوادر الأحزاب السياسية المعارضة للأنظمة العربية وهؤلاء يمثلون النخب الواعية في مجتمعاتهم ، وقنوات مهمة للتنشئة والتوعية السياسية، وقد أدت هجرتهم إلى إضعاف المعارضة السياسية(٥)، بنحوٍ خاص، وتدني الوعي الثقافي العربي بنحوٍ عام.

١. التأثير السياسي الخارجيّ:

تضعف هجرة الكفاءات العلمية دور الدولة في رسم الخطط والبرامج السياسية القادرة على إعطاء الدولة وزناً في ميزان السياسة الدولية والعلاقات الدولية. ومن التأثيرات السياسية الخارجية المترتبة على هجرة الكفاءات العربية هو تعصب بعض المهاجرين من الدولة لها أو ضدها في دول المهجر ، وفي كلتا الحالتين يؤدي التعصب إلى بعض المشاكل السلبية التي تنعكس على علاقات الدولة السياسية مع دول الاستقبال.

لقد تعزز التشرذم القطري والاثني والديني والمذهبي والطائفي في أوساط الجاليات العربية بنحوٍ كبير، حيث تنشطر وتكثر الاصطفافات على هذه الأسس، فهناك جمعيات ثقافية للعراقيين، وأخرى للمغاربة ومثلها لكل من التوانسة والفلسطينيين والمصريين وغيرها، وتنشطر هذه القطرية إلى منظمات للمسلمين وأخرى للمسيحيين وللصابئة ولليزيدية ، ويتسع مدى التشظي ليبلغ مداه المذهبي والطائفي إلى منظمات ثقافية ومدارس للمسلمين السنة . ومثلها للمسلمين الشيعة ، وعلى الصعيد الاثني هناك جمعيات ومنظمات للأقليات التي تعيش وتشارك في البلاد العربية مثل الأكراد والتركمان والأرمن والامازيغ وغيرهم[٦] هذا التشرذم يضعف من وزن هذه الأقليات العربية الموجودة في المهجر ، ما ينعكس سلباً على تحقيق مطالبها واثبات وجودها امام التيار العنصري المتنامي في أوربا ضد العرب والمسلمين والمساند والمؤيد للوجود الصهيوني على الأراضي العربية.

٤. التبعية السياسية للدول الغربية:

هجرة الكفاءات العلمية إلى الدول الغربية يضمن تفوقها العلمي والتقني ، ويمكنها من الوصول إلى مراكز القوة والتحكم في الدول النامية ، وفي ضوء هذا الواقع لا تستطيع الدول النامية إلا أن تبقى سوقاً للدول المتقدمة ومصدراً للمواد الخام لصناعتها ، وهذا في الحقيقة من صيغ الاستعمار الحديث ، حيث تجرد الدول النامية من سلاح المعرفة والتقدم لتبقى تدور في فلك الدول المتقدمة وخاضعة لها.

وتنظر بعض الاتجاهات الفكرية الى هجرة الكفاءات العلمية من زاوية أخرى على أنها (إعادة لإنتاج التخلف في دول العالم الثالث) ، فهو يستقطب النخب العلمية والفكرية والسياسية القادرة على تطوير هذه المجتمعات على جميع المستويات ، لتنتهي النتائج بالإجمال لصالح الاقتصاد الغربي ، بل ينظر الغرب إلى القلة الذين يعودون إلى أوطانهم على أنهم سفراء جيدون لنمط الحياة الغربي في دولهم الأصلية.

وتبرز مظاهر التبعية في هذا المجال من خلال الاعتماد على التكنولوجيا المستوردة والتبعية الثقافية والاندماج في سياسات تعليمية غير متوافقة مع خطط التنمية، ما يتسبب في اتساع المسافة بين مستويات تطور المجتمعات العربية بالمقارنة مع مجتمعات الدول المتقدمة.

المبحث الثاني: الآثار الاقتصادية لهجرة الكفاءات العربيّ.

أحدثت هجرة الكفاءات العربية إلى الخارج آثاراً اقتصادية واسعة النطاق بالنسبة للدول المرسلة التي تفقد أصحاب الكفاءات من أبنائها في الوقت الذي تزداد فيه حاجتها إلى خبراتهم ومعارفهم وهو ما أربك عملية التنمية فيها وعمق من تشوه مسارها.

وتؤثر هجرة الكفاءات سلباً في دول الإرسال بسبب التكلفة التاريخية والمادية العالية لإعداد هذه الكفاءات، والاضطرار لاستخدام كفاءات أجنبية بديلاً لها، عالية التكلفة أيضاً، ولعل من الإبعاد السلبية لهجرة الكفاءات هو ما يتعلق بالهجرة العاملة منها في قطاعات حيوية مثل الصحة والتعليم والبحث والتطوير وتوظيف المعرفة. وتعد هجرة الكفاءات خسارة كبيرة لرأس المال البشري والفجوة الكبيرة في قوة العمل في القطاعات الرئيسة للتنمية الاقتصادية. وفيما يأتي أهم الآثار والنتائج الاقتصادية المترتبة على هجرة الكفاءات العربية:-

١. التكلفة التاريخية:

وهي الخسارة الأولية التي يتكبدها المجتمع في تكوين الكفاءات حتى وقت الهجرة ، ومعلوم أن تلك التكلفة يقابلها مكاسب تجنيها الدول المستقبلة تتمثل بالتكلفة التي كانت ستتحملها لو أن المهاجرين إليها تكونوا داخل حدودها[٧] وهذه المكاسب لا تتساوى بالضرورة مع التكلفة التاريخية للمهاجر في بلد الأصل، وواضح أن التكلفة التاريخية ترتفع كلما زادت درجة تأهيل المهاجر، ومن وجهة النظر هذه تنطوي هجرة الكفاءات على أكبر تكلفة تاريخية بين المهاجرين إطلاقاً [٨].

إنَّ الوقت لا يمكن تعويضه وتقديره بثمن، فقد تحتاج دولة عربية أن تنتظر من ٢٠-٢٥ سنة لتعويض نقص حاصل من جراء هجرة كفاءاتها العلمية، في حين أنَّ بناء مصنع من المصانع قد يتم في عامين أو ثلاثة. وتزداد التكلفة التاريخية كلما ازداد مستوى التخصص العلمي الدقيق، مع توفر مستوى معين من الذكاء وقدرة خاصة على التحصيل العلمي.

٢. التكلفة المادية:

يترتب على هجرة الكفاءات من الدول العربية إلى الدول المتقدمة كلف مادية تتحملها الدول المصدرة للكفاءات في سبيل تخريج (إعداد) كل واحد من ذوي الكفاءات ، ويعني ذلك جملة ما أنفقته المجموعة الوطنية (عائلة ، ومجتمعاً ، ودولة) على التربية والتعليم وعلى الرعاية الصحية ومتطلبات العيش طيلة مدة الطفولة والشباب على مدى خمس وعشرون سنة أو أكثر[٩]، وتسمى بكلف التكوين الرأسمالي الذي أستثمر في إعداد الكفاءات وتكوينها.

لقد تكبد الاقتصاد العربي خسائر مادية فادحة جراء هجرة أصحاب الكفاءات الى الخارج، لان تربية الإنسان وتعليمه وتدريبه هي عملية توظيف من الدرجة الأولى[١٠]، وتصبح الخسائر المادية لهجرة الكفاءات أكثر خطورة وتعقيد كلما كانت الحاجة الفعلية إلى الكفاءات الوطنية كبيرة في

الدول المرسلة ، وكلما كانت الكفاءات المهاجرة متكونة من عناصر نادرة التخصص ، عالية التحصيل العلمي والتكوين المهني والمهاري.

وللتعبير عن هذه الخسائر وقياسها كمياً يلجأ المختصون إلى احتساب القيمة النقدية للكفاءات، غير أن هذا الأسلوب يخفي وراءه حقائق مهمة ، فالمشكلة لا تقتصر على القيمة النقدية للكفاءات بل هي أكثر شمولاً ، فخسارة هذه الكفاءات عن طريق الهجرة تعني تجريد الدولة من أهم عناصر ومستلزمات التنمية والتحديث والحضارة، فالكفاءات المهاجرة لا تعوض بالمال ، كما إنها لا تعوض بعناصر أجنبية مستوردة ، لاسيما عندما يتعلق الأمر بكفاءات نادرة عالية التكوين ، غير انه وعلى الرغم من ذلك يظل التعبير النقدي أو المالي لقيمة الكفاءات الطريقة العلمية الوحيدة للقياس(١١).

وفيما يأتي أهم العناصر الأساسية لاحتساب القيمة النقدية للكفاءات وهي:-

١- كلف الإعداد والدراسة (كلف جارية ورأسمالية).

٢- الأرباح (الدخول) التي يحصل عليها المهاجرون التي تمثل خسارة لدول الإرسال.

٣- الخسارة الناجمة عن فقدان الكفاءات، وهي بالنسبة للدول العربية أكبر من الأرباح التي تحصل عليها الدول المتقدمة جراء استخدام الكفاءات لديها ، وهي تمثل القيمة الرأسمالية للمهاجرين الذين تجذبهم الدول الصناعية بعد تكوينهم مهنياً وعلمياً في بلدانهم الأصلية.

٤-المنافع التي تحققها الدول المستقبلة تعادل قيمة الزيادة في الإنتاج المنسوبة إلى عمل الكفاءات المهاجرة ، وتحتسب على أساس الفرق وقيمة الإنتاج فيما كان سيحققه المهاجر في بلده الأصلي لو لم يهاجر ، وبين قيمة الإنتاج التي ساهم بها المهاجر في دول الاستقبال ، والفرق يتحدد على أساس الفرق في الإنتاجية الحدية للمهاجر بعد الهجرة وقبلها.

إن خبراء الاقتصاد التربوي توصلوا إلى أن إنتاجية العامل الأمي ترتفع إلى ٦٠٠% لو انه أكمل الدراسة الابتدائية، والثانوية والجامعية، ما يدل على أهمية التعليم في عملية الإنتاج والتنمية وتطور الدول وحياة المجتمعات، ولذا لا غرابة في أن نرى دول الغرب تجلب الكفاءات العلمية بأعلى ثمن، وينسب تقدمها العلمي والتكنولوجي والحضاري إلى احتضانها للعلماء والخبراء والباحثين (١٢).

وطبقاً لتقديرات الأمم المتحدة تبلغ كلفة تعليم الطالب الجامعي في الدول العربية ٢١ ألف دولار وتقدر خسائر الدول العربية لفقد كفاءاتها العلمية كما يلي :-

- تقدر الخسائر التي منيت بها الدول العربية جراء هجرة كفاءاتها العلمية بنحو ١١ مليار دولار خلال عقد السبعينات.

- وقدر أحد منتسبي الجامعة العربية خسائر الدول العربية من هجرة الكفاءات العربية إلى الخارج بحوالي ١٣٠ مليار دولار حتى عام ١٩٨٦(١٣).

– وحسب تقدير لمنظمة العمل العربية بلغ حجم خسائر الدول العربية عام ٢٠٠٦ من جراء هجرة كفاءاتها العلمية حوالي ٢٠٠ مليار دولار. ولا تنحصر الخسائر المادية المترتبة على هجرة الكفاءات العربية على حساب المبالغ المادية الإجمالية المنفقة على تكوين الكفاءات ، بل يجب أن يضاف إليها ما تجنيه الدول المستقبلة من دخول منسوبة إلى عمل الكفاءات المهاجرة.

وعلى سبيل المثال حققت الولايات المتحدة ارباحاً تقدر بـ(٤) مليارات دولار من ١٠٠ ألف كفاءة وعالم موجود على أرضها من تكاليف التعليم لديها فقط ، فيما لو أنفقت على إعدادهم وفق سياسة التعليم لديها، وأن هذا المبلغ يعادل مجموع المبالغ التي دفعتها الولايات المتحدة لكل دول العالم من مساعدات اقتصادية وسياسية [١٤].

٣. ضياع الجهود والطاقات الإنتاجية:

تقلل هجرة الكفاءات من حجم اليد العاملة المؤهلة التي تحتاج إليها بشدة الدول العربية من أجل ضمان تنمية مستقلة ومستدامة ، والشروع في إعادة هيكلة اقتصادياتها، والمساهمة في تأهيلها، فدول المصدر تفقد بذلك أحد مواردها الأكثر ندرة، هذا الاستنزاف للكفاءات يولد بالضرورة تدهوراً في مخزون المعارف في البلاد الأصلية، هذه الخسارة لرأس المال البشري تسببها هجرة الكفاءات تخفض الإنتاجية ومن ثم دخل الفرد ، وتؤدي بطبيعة الحال إلى إبطاء نمو دول الأصل.

وينجم عن هجرة الكفاءات في الأجل الطويل تخفيض الرصيد المعرفيّ، ومن ثم الناتج الإجمالي في دول الأصل نتيجة لفقد الناتج المترتب على وجود الكفاءات التي هاجرت من جانب، ولفقد وفورات الحجم الكبير في المعرفة التي تنجم عن اضمحلال مجتمع كفاءات بلد الأصل من جانب آخر.

إنَّ حرمان الوطن العربي من إنتاجية العالم في وطنه والمقدرة بحوالي ٥٠ ألف دولار لكل عام سنوياً، ومع افتراض إن ديمومة عطائه قد تصل إلى ٤٠ سنة ، فإنَّ خسارة الوطن المنظورة فقط لكل عالم مهاجر تبلغ مليوني دولار[١٥].

وتحدث هجرة الكفاءات خللاً وظيفياً كبيراً في الدول العربية الطاردة للكفاءات ، لاسيما في المؤسسات المهمة والحساسة كالطب والتعليم والبحث والتطوير والصناعة ، مما يؤدي الى الاستعانة بطاقات إنتاجية ذات مستويات متدنية، كذلك هناك خسائر أخرى لا يمكن حصرها وتقدير قيمتها متمثلة في تدهور كثير من الأنظمة البيئية والموارد الطبيعية نتيجة غياب الخبرة اللازمة لاستغلالها وإدارتها.

٤. الاعتماد على الكفاءات الأجنبية:

معظم الدول العربية المصدرة للكفاءات تجد نفسها مضطرة لدفع ثمن غال للخبراء الأجانب ليحلوا محل أبنائها المؤهلين الذين هاجروا إلى الخارج ، وهكذا تجد الدول العربية نفسها في مواجهة

مفارقة حقيقية ، فهي تشهد رحيل مادتها الخام من جهة ، وفي نفس الوقت تدفع نفقات كبيرة للخبراء الدوليين[١٦].

ومع ازدياد معدلات هجرة الكفاءات العلمية العربية يزداد اعتماد غالبية الدول العربية على الكفاءات الأجنبية في ميادين شتى وبكلفة اقتصادية مرتفعة ومبالغ فيها في كثير من الأحيان ، مع اختلاف الحال من دولة الى أخرى حسب طموحات وضخامة المشروعات التنموية لكل دولة. وقد صممت تلك المشروعات بشكل يحتم استمرار اعتماد الدول العربية على الكفاءات الأجنبية لاسيما مع استمرار العجز في الكفاءات المحلية بسبب هجرتها ، أو بسبب تفضيل الخبرة الأجنبية على الخبرة المحلية ، فمعظم مشروعات التحديث في العالم العربي قامت على أساس استيراد الخبرة والتقنية من الدول الصناعية ، الأمر الذي فرض مشاركة خبراء وفنيين أجانب في عمليات تصميم تلك المشروعات وإنشائها ، وقد عمق من تلك المظاهر ما عرف بمشروعات (تسليم المفتاح).

وتجمع الدراسات التي تعرضت لموضوع استيراد الخبرة الأجنبية على ضخامة اعتماد الدول العربية على الخبرات المستوردة ، وعلى ارتفاع الأعباء المالية المترتبة على ذلك حيث ان نسبة ٩٠% من الأعمال الاستشارية في الدول العربية كانت تنجزها مؤسسات غربية ، وعلى مستوى أخر فان استيراد المهارات الأجنبية يحول دون الاهتمام بتطوير البحث العلمي وبناء قاعدة علمية وتقنية عربية.

٥. تعثر تنفيذ الخطط التنموية:

للكفاءات المهاجرة والخبرات الفنية أهمية كبيرة في مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية ومكافحة آفة الجهل ؛ لان الكفاءات العلمية هي التي تضع الخطط التنموية، والعمالة الماهرة والخبرات الفنية هي التي تقوم بتنفيذها وتحقق الغايات المرجوة منها، وعلى نوع هذه الكفاءات يتوقف نجاح هذه الخطط التنموية أو فشلها، فإذا ما هاجرت الكفاءات العلمية والخبرات الفنية نكون قد أقصينا واضعي الخطط التنموية ومنفذيها، ولاشك في أن هذه الخسارة تعرقل الخطط التنموية المستديمة، فمن خلال خسارة العنصر البشري بسبب الهجرة تتفاقم مشكلات التنمية، ويفشل تطبيقها فتتضاعف خسائرها نتيجة للعجز الكبير الذي حدث لها في القدرات العلمية والتقنية، وقد لوحظ ان معدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أي دولة تتناسب طردياً مع توافر الكفاءات العلمية والخبرات الفنية، كما أن مثل هذه الهجرة تهدد بالعجز والفشل لكل محاولات النهوض والتصنيع والتنمية والتعليم الشامل[١٧]. كذلك تسهم الكفاءات العلمية في تجاوز الأطر التقليدية للخطط التنموية وتساعد المخططين في تنفيذ الخطة الموضوعية، وتقديم الحلول العلمية وتساهم في التقييم المستمر لتنفيذ الخطة وفي تصحيح مسارها عند الحاجة.

وخسارة الكفاءات تخفض القدرة الفكرية في الدول العربية وتشل الجهود الوطنية والقومية وتزداد المشكلات التي تواجه الدول العربية منفردة أو مجتمعة، وتفقد الدول القدرة على حل مشكلاتها والقدرة على التخطيط بفاعلية، وتفقد الدول العربية مورداً خلاقاً وحيوياً وأساسياً بالنسبة إلى تطورها.

وتؤثر هجرة الكفاءات العلمية على عمليات التنمية الاقتصادية سواء كانت قصيرة الأمد أم طويلة الأمد ، لان الكفاءات والخبرة شرطان لابد منهما لكي تستطيع العمالة من التعامل مع طرق ووسائل الإنتاج الحديثة ، لان العمالة غير المدرية وغير الكفوءة ليس لديها القدرة على التعامل مع وسائل الإنتاج الحديثة وقد تشكل عائقاً أمام التنمية الاقتصادية [١٨].

المبحث الثالث: الآثار الاجتماعية والثقافية لهجرة الكفاءات العربية.

إن الإنتاجية الاجتماعية لفئة الكفاءات في الدول العربية هي أكبر من مجمل الإنتاجية الخاصة لعناصرها الأخرى ، ويعود هذا إلى الدور الخاص الذي يمكن أن تلعبه فئة الكفاءات في إطار التغيير الاجتماعي والثقافي في المجتمع.

لقد ارتبطت بالهجرة تغيرات اجتماعية وثقافية مهمة في الدول المرسلة للكفاءات ، تتفاوت تلك التغيرات بتفاوت مراحل التطور الاجتماعي – الاقتصادي لكل دولة ، مثل تغير منظومة القيم الاجتماعية، ولاسيما قيم العمل والاستهلاك كبروز قيم استهلاكية جديدة في اقتناء الأثاث ، والغذاء، وقضاء وقت الفراغ ، والمشاركة الاقتصادية للمرأة. وفي أدنى أهم الآثار الاجتماعية والثقافية المترتبة على هجرة الكفاءات العلمية:

١. مشكلة التكيف والاندماج:

تُعدُّ مسألة اندماج المهاجرين في مجتمعات الاستقبال أحد أبرز المشكلات الاجتماعية للهجرة في الدول الغربية ، ويرتبط ذلك بعدة عوامل اقتصادية وثقافية وتاريخية ، كما تعود إلى النزاعات التي تنجم عن التقاء ثقافتين لكل منهما خصوصيتها التي تميزها عن الأخرى ، وتبقى مسألة الاندماج مركبة وتتجدد الإشكالات التي تطرقها بسبب التمييز الاقتصادي والاجتماعي الذي تتعرض له جاليات المهاجرين وانعكاساته على خصائص وأوضاع المهاجرين مقارنة مع الفئات المماثلة في دول الاستقبال[١٩] وبصورة عامة يمكن القول إن مستوى التكيف والاندماج الاجتماعي يتحدد بصورة رئيسية على وفق نمط الهجرة ، واستعداد المهاجر للتنازل عن مكونات هويته الثقافية المميزة لوجوده الاجتماعي ، ومدى قابلية المجتمع الجديد على استيعاب المهاجرين واحترام تقاليدهم وقيمهم وأعرافهم المعبرة عن ثقافتهم الاجتماعية المكتسبة في بلد المنشأ.

وبطبيعة الحال نجد أن المهاجرين من ذوي الكفاءات أكثر تمسكاً بمقومات هويتهم الوطنية والثقافية ومن ثم يكون اندماجهم بالمجتمع الغربي محدوداً ، أما أبناء المهاجرين وهم الأكثر تعرضاً من آبائهم لصراع الثقافات ، وصعوبات ذات مستويات مختلفة كالوسط المدرسي والمجتمع الجديد

الجذاب تارة والمنفر تارة أخرى ، وفي الآخر الأسرة التي لا توفر كل ما يحتاجه الشباب ، هكذا يعيش الشباب المهاجر في الغرب باستمرار بين التغريب المستحيل والتعريب المهمش.

فالطفل أو الشاب الذي يحتقر في الحي الذي يقطنه أو في المدرسة تجده يميل أحياناً إلى التمرد على أبويه ، وعلى لغة بلده الأصلي وثقافته ، ويلاحظ انه لا يكاد يمر وقت غير طويل على وجوده في دول الاستقبال حتى يشرع بالاندماج والتكيف مع المجتمع الجديد ، وهو ما يؤدي إلى قلب الأدوار السائدة بين الأب والابن في المجتمع العربي بحيث يبدأ الأب في فقدان سلطته على أبنه مما يتسبب في إثارة الإباء وغيظهم ، وفي وقوع سوء تفاهم يزيد من مشاكل الأسرة ثقافياً.

٢. تهديد ثقافة ولغة المهاجرين:

إن هجرة الكفاءات بوصفها تحركاً سكانياً من منطقة معينة تسمى منطقة الأصل إلى منطقة أخرى تسمى منطقة الوصول، والإقامة فيها مدداً تختلف وتتنوع في المكان والزمان، فإنه يترتب عليها تغير في الانساق الثقافية، ويصاحب هذا التغير بعض التوترات والانحرافات والصراعات التي تتنوع خطورتها وشدتها في ضوء الأبعاد المكانية والزمانية التي تحدث فيها هذه الظاهرة.

وأن هذه التأثيرات تصيب معظم الكفاءات العلمية المهاجرة، حتى الأدباء والفنانين والرياضيين وغيرهم، الذين يلعبون دوراً في التنمية الثقافية والفنية والأخلاقية للمجتمع، لذا فإنَّ الضرر الذي يلحق بالمجتمع من جراء هجرة الكفاءات كبير ولا يمكن تقديره بمعايير نقدية بحتة[٢٠].

لقد انعكس تأثير الهجرة على الجانب الثقافي ، وبشكل خاص على الأدب العربي الذي اتخذ في أحد جوانبه الهامة ما عرف باسم (أدب المهجر). وقد أنشأت الجاليات العربية في الولايات المتحدة وعدد آخر من الدول الغربية عدداً من الجمعيات ، وأصدرت عشرات الصحف والمجلات والمنتديات والمؤسسات والجمعيات العلمية والثقافية للمحافظة على الثقافة العربية ولمقاومة الاستعمار الثقافي الغربي الذي يهدف إلى تمركز المعرفة والثقافة والتكنولوجيا في مناطق معينة من العالم ، ولأن المهاجرين العرب قد تشربوا الثقافة الغربية يحسون بالمسافة الثقافية بينهم وبين مجتمعهم ، وهذا ما يجعلهم غرباء في وطنهم.

ومن التداعيات المترتبة على الهجرة هي تأثيرها على لغة المهاجرين التي تمثل حسب رأي علماء الاجتماع جوهر الحياة الاجتماعية ، إذ بواسطتها يتم التفاعل الاجتماعي والتواصل بين الأفراد عبر نقل المفاهيم والدلالات والمعاني والمعلومات والأحاسيس والمشاعر ، فهي أداة تخدم هدفين الاتصال الخارجي مع الناس الآخرين ، والتمثيل الداخلي (الذهني) لأفكارنا ، فالمهاجرون الشباب من الجيل الثاني والثالث (أبناء المهاجرين) الذين ضعفت لغتهم (لغة الأصل) وأصبحوا لا يتقنوها وربما لا يفهمونها جيداً، تضعف لديهم ملكة التفكير بواسطة لغة آباءهم ، وتصبح المفاهيم والدلالات والكلمات ذات وقع مختلف بين أجيال المهاجرين وإذا اختلف منطق التفكير فأن جزءاً

من هذه التبدل يترك أثره في تشكيل الهوية لدى الجيل المولود في المهجر الذي نشأ فيه ودرج ضمن محدداته الثقافية[٢١]. إن ضعف تواصل الكفاءات المهاجرة مع أوطانهم يخلق فجوة بينهم وبين مرجعيتهم الثقافية العربية. وهذا الى ضعف الانتماء العربي وتشتت وذوبان الهوية العربية في المهجر.

٣. ضعف الروابط الأسرية:

تعدُّ الهجرة إحدى العمليات الأساسية التي تؤدي إلى اختلال العلاقة بين أفراد الأسرة الواحدة ، وانهيار الروابط التقليدية التي تقوم على الولاء والانتماء، والتي تعمل باستمرار على الحفاظ على التماسك الأسري، وذلك نتيجة انهيار الظروف والأوضاع التي كانت تعمل على تقوية تلك الروابط التقليدية.

ونتيجة لهذه الظروف يبرز إلى السطح ما يعرف (بصراع الأجيال) الناجم عن التفاوت في مصادر وطبيعة التنشئة الاجتماعية التي تلقاها الآباء، ويتلقاها الأبناء في المهجر، فالابن يعيش صراعاً أشد من ذلك الذي واجهه آباؤه حين قدموا إلى دول الغرب، وهو صراع ناجم عن التصادم القيمي والتناشز والتفاوت بين الثقافتين العربية الإسلامية من جهة، والغربية المسيحية من جهة أخرى ، بين ما يتلقاه في جو الأسرة، وما يتلقاه في جو المدرسة والنادي ووسائل الإعلام الغربية وغيرها من قنوات التنشئة الاجتماعية العديدة. ومثل هذه الأمور تخلق شرخاً في العائلة حيث تطلعات الشاب ورغبته في الاندماج بالمجتمع الذي يعيش ويتعلم فيه، وبين العديد من المشكلات في داخل الأسرة العربية، ويشتد ذلك فيما يتعلق بتربية البنت؛ لان الثقافة العربية والإسلامية تتشدد اتجاه البنت خاصة، وقد نجم عن ذلك الكثير من مشاكل التفكك الأسري، وتدخل السلطة الأمنية والقانونية لمصلحة البنت والأم والطفل في مواقف عديدة ، كما حدثت حالات ما يسمى (غسل العار) و (جرائم الشرف) وهي مرتبطة بالجوانب القيمية وتقاليدنا العربية أكثر من الدينية وقد ساهمت مثل هذه الأمور بالتفكك الأسري[٢٢].

٤. التأثيرات النفسية والاجتماعية:

يترتب على هجرة الكفاءات العلمية مجموعة من التأثيرات النفسية والاجتماعية منها:-

١- إن غالبية المهاجرين من الشباب، ومن هنا فالهجرة تؤثر في التركيب النوعي والعمري ولو بنحوٍ محدود، مما قاد إلى تأثيرات سلبية متعددة مثل ظاهرة العنوسة لدى النساء المتعلمات، وتدهور الحالة النفسية والاجتماعية لعوائل كثيرة نتيجة هجرة أبنائها.

٢- وعادة ما تترك هجرة الكفاءات آثاراً اجتماعية سلبية تتمثل في التكاليف العاطفية الباهضة على المهاجر وعلى من يتركهم على حدٍ سواء[٢٣].

٣- وقد تؤثر هجرة الكفاءات على دول المنشأ من خلال تسرب الأعراف المعتمدة في دول المقصد مثل ارتفاع سن الزواج، وانخفاض معدل الخصوبة، وزيادة التوقعات التعليمية بالنسبة للفتيات الذي يساهم في تأخير زواجهن، والمشاركة في القوة العاملة.

٤- ومن الآثار الاجتماعية لهجرة الكفاءات الزواج من الأجنبيات الذي يؤدي إلى أن تكون العلاقة الزوجية بين العربي والغربية هي علاقة بين هويتين مختلفتين ، تثير عدة مشكلات قانونية واجتماعية، كثيراً ما تؤدي إلى الاصطدام والنزاع نتيجة اختلاف تربية ودين وعادات وتقاليد كل من الزوجين ، وإذا كان الزوج في الإسلام يعد الزواج ميثاق ترابط وتماسك شرعي بين الرجل والمرأة على وجه البقاء ، فانه في القانون الوضعي الأوربي يعد ميثاق ترابط وتعاقد مدني هدفه إنشاء أسرة.

وأهم نقاط الاختلاف بين العقدين الشرعي والوضعي التي قد يؤدي إلى تصادم الزوجين واختلافهما هو حرص الزوج العربي على قيادة الأسرة ، في حين تعد الزوجة الأجنبية على أن تكون هذه المسؤولية مشتركة بينهما طبقاً للقانون الأجنبي ما يؤدي إلى خلق مشاكل عديدة تؤدي بالنتيجة إلى انهيار العلاقة الزوجية وتفكك الأسرة.

المبحث الرابع: الآثار التعليمية والتقنية لهجرة الكفاءات العربية.

إن فقدان الكفاءات الوطنية يحرم الدول المرسلة لهذه الكفاءات من خدمات أبنائها، وهم بالتأكيد أكثر خبرة بمتطلبات تنمية مجتمعهم وأكثر وعياً بمشكلاته ويتوافر لهم قدر أكبر من الاستعداد والتضحية لخدمته ، ومما يزيد في هذا الفقدان والخسارة إن الهجرة لا تكون إلا في نهاية المراحل العليا من مراحل التخصص العلمي الدقيق وفي وقت تحتاج فيه الدول العربية إلى أن تجني ثمار ما أنفقت خلال مراحل التعليم المختلفة. وفي أدنى أهم الآثار التعليمية والتقنية المترتبة على هجرة الكفاءات العربية :-

١. النقص في أعضاء هيئة التدريس:

تؤدي هجرة الكفاءات العلمية إلى نقص كبير في الكوادر المتخصصة في كل الاختصاصات بشكل عام ، وأعضاء هيئة التدريس بشكل خاص. وتبدو آثار هجرة الكفاءات على العملية التعليمية واضحة من خلال تطبيق معيار أعضاء هيئة التدريس ، إذ يمثل التدريسيون حجر الزاوية في هيكل البناء الجامعي ، فهم يشكلون أهم وأندر عوامل الإنتاج في الجامعة ، وهم في الوقت ذاته العامل المهم في تحقيق أهداف الجامعة من خلال دورهم الأكاديمي والتربوي .

وعلى الرغم مما يحتله هذا الركن من أهمية في هيكل البناء الجامعي ، إلا أنَّه من الملاحظ أن اغلب الجامعات العربية تشكو من نقص في الكادر التدريسي العلمي وليس الملاك التدريسي

(إذ إنَّ الجامعات العراقية والعربية أغرقت بتعين الخريجين الجدد قليلي التجربة) ويمكن تشخيص هذا النقص وحجمه إذا قارنا الواقع الحالي لعدد أعضاء الهيئات التدريسية بالنسبة للطلبة ومقارنة ذلك بالمعايير العالمية التي حددت النسبة بتدريسي واحد لكل (١٠-١٢) طالبًا ، ويمكن في الحالات القصوى أن تصل إلى (٢٠) طالبًا للتدريسي الواحد.

أما الجامعات العربية؛ فقد حددت النسبة بتدريسي واحد لكل (١٠-١٥) طالبًا ، هذا ما يخص الدراسات الأولية ، أما بالنسبة للدراسات العليا فان النسبة تختلف إذ تصل في الأحوال الطبيعية بين (١:١) أو (٥:١) تدريسيًا لكلِّ طالب[٢٤]. إلا أنَّ الواقع الفعلي لمعدل طلبة البكالوريوس في الوطن العربي يصل إلى (٢٢) طالبًا لكلِّ أستاذ، ويصل إلى أكثر من ٤٥ طالباً للأستاذ في دول كموريتانيا وجيبوتي واليمن ومصر، ومن الملاحظ تناقص عدد الأساتذة في السنوات الأخيرة في دول كثيرة مثل قطر وعمان وسوريا [٢٥].

لقد انعكست هجرة الكفاءات العلمية على نسبة حملة شهادة الدكتوراه بين أعضاء هيئة التدريس في الجامعات العربية، وقد انخفضت هذه النسبة منذ عام ١٩٩١ في ثلثي الدول العربية. وعلى وفق المعايير العالمية فإنَّ حاملي شهادة الدكتوراه في الجامعة يجب ألا يقل عن ٨٠% من مجموع أعضاء هيئة التدريس، ويزداد هذا المؤشر جودة كلما اقتربت النسبة من ١٠٠%. لقد شكلت نسبة حملة الدكتوراه منذ عام ١٩٩٦ في الكويت ١٠٠% فقط، وكانت نسبة حملة الدكتوراه أكثر من ٨٠% في أربع دول عربية، وأقل من ٥٠% في خمس دول عربية وهي غير مقبولة عالمياً.

إنَّ هجرة الكفاءات التدريسية بنحوٍ عام وحملة شهادة الدكتوراه بنحوٍ خاص، أدى إلى اختلال بنية التعليم العالي ، أي عدم التوافق بين طلبة المرحلة الأولية للتعليم العالي وما يصب منها في مرحلة الدراسات العليا، وكانت إعداد الطلبة المسجلين في مرحلة البكالوريوس تحتل أعلى نسبة من مجموع طلبة التعليم العالي وبلغت في معدلها ٨٠% وهي نسبة عالية جداً في جميع المقاييس، في حين اقتصرت نسبة الملتحقين في الدراسات العليا (الماجستير والدكتوراه) على ٥% فقط، ويشكل نصيب طلبة المعاهد المتوسطة حوالي ١٥% فقط[٢٦].

٢. انخفاض مستوى البحث العلميّ:

تقوم الجامعات في العصر الحاضر بدور بالغ الأهمية في حياة الأمم والشعوب على اختلاف مراحل تطورها الاقتصادي والاجتماعي ، إذ لم تعد مقصورة على الأهداف التقليدية، من حيث البحث عن المعرفة ، والقيام بالتدريس بل امتدت لتشمل جميع نواحي الحياة العلمية والتقنية الأمر الذي جعل من أهم واجبات الجامعات المعاصرة أن تتفاعل مع المجتمع للبحث في حاجاته وتوفير متطلباته [٢٧]، لذا فإنَّ هجرة الأكاديميين تكون ذات تأثير سلبي في مسيرة عملية البحث العلميّ،

في البحوث الأساسية والتطبيقية وفي الاختراعات والاكتشافات العلمية والتأليف والترجمة ، وفي تحويل الأفكار والنتائج العلمية إلى تطبيقات مفيدة وداعمة لمختلف مشروعات التنمية ، فضلاً عن أدوارها في إعداد وبناء قدرات الأجيال الجديدة من العلميين والباحثين ويمكن تحديد أهم آثار هجرة الكفاءات العربية المترتبة على انخفاض مستوى البحث العلمي بما يأتي:

١- انخفاض عدد براءات الاختراع في الدول العربية ، إذ تراوح عدد براءات الاختراع في الدول العربية المسجلة في الولايات المتحدة الأمريكية خلال المدة ١٩٨٠ – ٢٠٠٠ بين ٢ براءة اختراع و ٧٧ اختراع ، وسجلت دولة عربية واحدة أكثر من ١٠٠ براءة اختراع ، وكان مجموع براءات الاختراع ٥٠٠ براءة لمجموع الدول العربية ، مقابل ١٦٢٣٨ اختراع لكوريا الجنوبية و ٧٦٥٢ براءة اختراع لإسرائيل.

٢- قلة عدد الكتب المترجمة الى اللغة العربية، إذ بلغ عدد الكتب المترجمة خلال قرن من الزمن في الدول العربية حوالي (١٠٠٠٠) كتاب ، ويعادل هذا العدد عدد الكتب التي تترجم كل سنة في المتوسط في اسبانيا ، أي في العالم العربي يترجم أقل من كتاب واحد في المتوسط سنوياً لكل مليون مواطن ، مقابل ٩٢٠ كتاباً في اسبانيا [٢٨].

٣- قلة عدد المنشورات العلمية عن كل مليون مواطن ، فلا تزيد على ٢٦ كتاباً في الدول العربية بالمقارنة مع ٨٤٠ كتاباً في فرنسا ، و ١٢٥٢ كتاباً في هولندا و ١٨٧٨ كتاباً في سويسرا [٢٩] ، أنظر الجدول (٣٧) الذي يشير إلى قلة عدد الكتب التي تم تأليفها في الدول العربية بالمقارنة مع الدول الأخرى الموجودة في الجدول.

٤- انخفاض عدد الباحثين العرب بالقياس إلى دول العالم النامي والمتقدم ، ففي الدول العربية هناك حوالي ٣٨٠ باحثاً لكل مليون شخص عربي ، هذا اذا عددنا حاملي شهادات الدكتوراه والمدرسين في الجامعات محسوبين كباحثين ، بينما يبلغ هذا المؤشر حوالي ٤٩٩ باحثاً لكل مليون إنسان في الدول النامية ، و ٣٥٩٨ باحثاً لكل مليون شخص في الدول المتقدمة ، في حين تبلغ حوالي ٤٠٠٠ باحث لكل مليون إنسان في الولايات المتحدة الأمريكية ، أما في إسرائيل فقد إشارات بعض المصادر إلى إن نسبة العلماء والباحثين إلى عدد السكان تبلغ ١٤٥٠٠ لكل مليون إنسان وهذا أكثر تقريباً من ثلاث إضعاف النسبة في الولايات المتحدة أو اليابان وحوالي ٣٧ ضعفًا في الوطن العربي [٣٠] أنظر الجدول (٣٨) الذي يشير إلى ناتج البحث والتطوير الفعلي في الوطن العربي والدول الصناعية لكل مليون مواطن .

جدول (١) أعداد الكتب التي تم تأليفها حسب السنوات المبنية أمام لكل دولة

الدولة	السنة	عدد الكتب	الدولة	السنة	عدد الكتب
المملكة المتحدة	٢٠٠٥	٢٠٦٠٠٠	لبنان	–	٣٦٨٦
الولايات المتحدة	٢٠٠٥	١٧٢٠٠٠	مصر	١٩٩٥	٢٢١٥
الصين	٢٠٠٧	١٣٦٢٢٦	سوريا	–	١٨٠٠
ألمانيا	٢٠٠٧	٩٦٠٠٠	الجزائر	–	٦٧٠
اسبانيا	٢٠٠٨	٨٦٣٠٠	المغرب	–	٦١٨
كوريا الجنوبية	١٩٩٦	٣٠٤٨٧	الأردن	–	٥١١
إسرائيل	٢٠٠٦	٦٨٦٦	فلسطين	–	١١٤

المصدر : محمد صالح ربيع العجيلي ، التعليم في الوطن العربي ، الطبعة الأولى ، دار صفاء ، عمان ، ٢٠١٣، ص١٥٦.

شكل(١)اعداد الكتب التي تم تأليفها حسب السنوات المبينة امام كل دولة

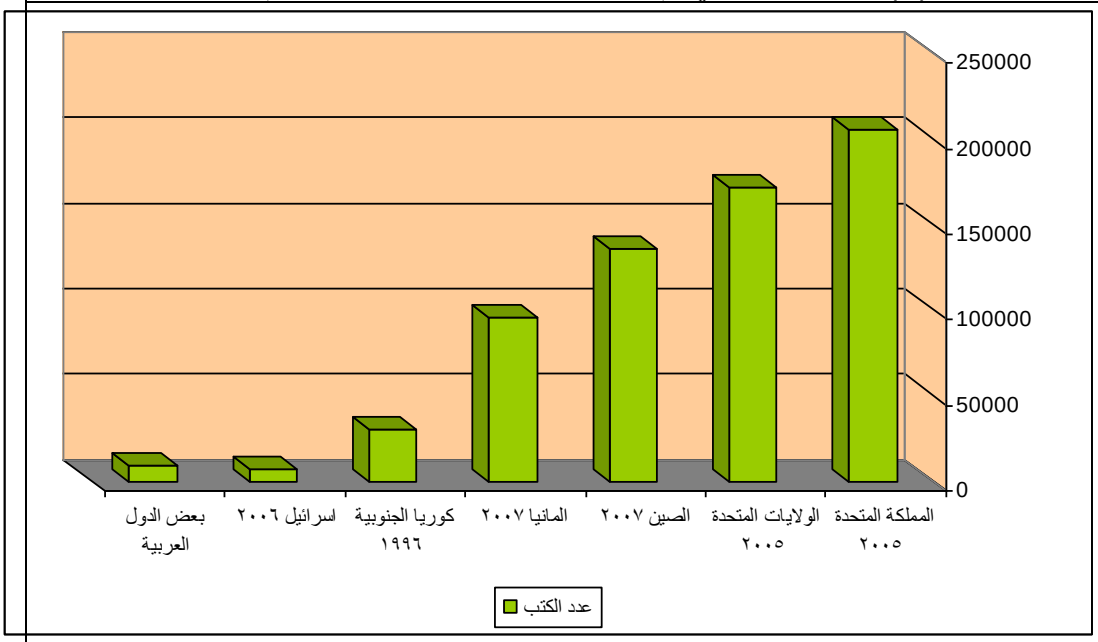

المصدر : من عمل الباحث بالأعتماد على الجدول (١)

جدول (٢) ناتج البحث والتطوير في الدول العربية والدول الصناعية (لكل مليون من السكان)

الدولة	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠٠٧
الوطن العربي	٢٥,٦	٣٠,٦	٤٤,٧
استراليا	٧٣٩	١٢٨٠	٢٢٤٤
اسبانيا	١١٤	٦٩٨	١٠٢٦
السويد	١١٧١	٢٠٠٠	٢٦٠٦
فرنسا	٦٣٤	١٠١٧	١٤٨٨
سويسرا	١٢٢١	٢٢٨٨	٣٣٠١
إسرائيل	١٤٧٤	٢١١٠	٢٥٤٦

المصدر :- أنطوان زحلان ، العلم والسيادة : التوقعات والإمكانات في البلدان العربية ، الطبعة الأولى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠١٢ ، ص١٠٤ ، جدول (٣-٩).

شكل (٢) ناتج البحث والتطوير في الدول العربية والدول الصناعية (لكل مليون من السكان)

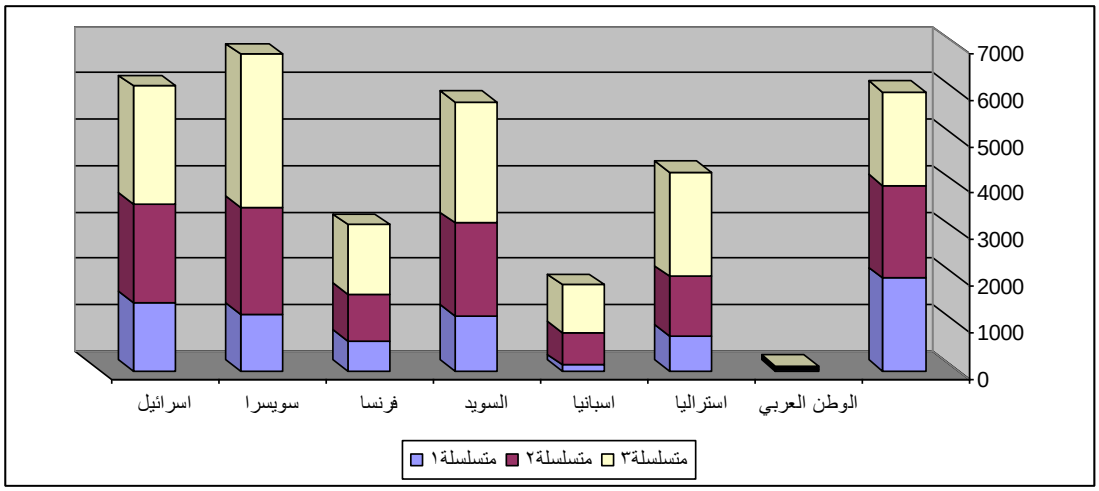

المصدر :من عمل الباحث بالاعتماد على الجدول (٢)

٣- اتساع الفجوة التكنولوجية

إن استمرار هجرة الكفاءات العلمية العربية إلى الدول الصناعية ، تؤدي إلى توسيع الفجوة التكنولوجية بين الدول الصناعية من جهة والدول العربية من جهة أخرى ، لان الكفاءات المهاجرة تقدم للدول الصناعية فائدة ومردوداً اقتصادياً مباشراً كذلك تؤدي إلى تمركز المعرفة والتكنولوجيا

في مناطق معينة من العالم ، وحرمان مناطق أخرى هي الدول العربية وهذا يؤدي إلى هيمنة الدول الصناعية وازدياد خنوع الدول العربية.

وتزداد خطورة هجرة الكفاءات العلمية العربية يوماً بعد آخر؛ لأنَّها عملية تهديم كبرى لكل المحاولات الرامية إلى تثوير التنمية والتطور التكنولوجي السريع الأمر الذي يجعل من الهوة العلمية والتكنولوجية تزداد عمقاً مقارنة مع الدول المتقدمة ، وان العجز الكبير الذي يصيب الدول العربية في القدرات العلمية والتكنولوجية يؤدي إلى مضاعفة الخسائر التي تتكبدها يومياً من جهة ويضيق كثيراً من حجم الطاقة الاستيعابية الاقتصادية عموماً.

وتشكل هجرة الكفاءات خسارة للدول التي هاجر منها أولئك العلماء، ولاسيما وأن التكنولوجيا والاختراعات المتطورة التي أبدعها أو أسهم فيها أولئك العلماء المهاجرون تصبح ملكاً خاصاً للدول الجاذبة لهم، في حين تكون دولهم محرومة من إبداعاتهم الفكرية والعلمية. إن العلماء والخبرات الفنية والمهنية هي التي تفهم التكنولوجيا وتدرك خطورتها وتساعد على نقلها وتطويعها للإنسان العربي [٣١].

٤- انحراف توجهات الطلبة العلمية

تؤثر هجرة الكفاءات العلمية العربية على نظام التعليم والتأهيل في المجتمع وعلاقته بحاجة دول الأصل من فئات الكفاءات المختلفة ، إذ إن المزايا المتوقعة للكفاءات المهاجرة تدفع إلى تزاحم الأخرين على للالتحاق بقنوات التعليم والتدريب المؤهلة لها طمعاً في الحصول على فرصة عمل في الخارج ، مما يحرف نسق التعليم في اتجاه احتياجات خارجية بدلاً من الحاجة الداخلية ، وقد يترتب على هذا فائض في مهن معينة إذا كان الخريجون من النظام التعليمي أكثر من حاجة الطلب المحلي زائداً الهجرة [٣٢].

الهوامش:

١. غازي صالح نهار مصادر تهديد الأمن القومي العربي الداخلية (دراسة في الامن والتنمية)، سلسلة دراسات في الشؤون الدولية، بلا سنة ، ص٧٤.
٢. عبد اللطيف محمود ، الهجرة وتهديدات الأمن القومي العربي ، الطبعة الأولى ، مركز الحضارة العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٣ ، ص٥٦.
٣. سامر زهير عبد الرزاق بستانه ، هجرة الكفاءات العربية واثرها على الأمن القومي العربي، رسالة ماجستير غ.م ،مجلس المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية ،الجامعة المستنصرية ،٢٠٠٥ ، ص١٢٠.
٤. محمد عبد القادر أحمد، هجرة العلماء العرب،ط١، القاهرة ،١٩٨٦ ، ص٢٦-٢٧.
٥. طالب جبار الأحمد ، الحياة الاجتماعية للعراقيين في المهجر ، الطبعة الثانية ، المركز العراقي للمعلومات والدراسات ، بغداد ، ٢٠٠٩ ، ص٦١.
٦. حميد الهاشمي ،العرب وهولندا الاحوال الاجتماعية للمهاجرين العرب في هولندا، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،٢٠٠٨،ص١١٨.
٧. الصوفي ولد الشيباني ولد إبراهيم ،التنمية وهجرة الأدمغة،ط١، مركز الامارات للدراسات والبحوث الأستراتيجية،٢٠٠١، ص٥٠.
٨. نادر فرجاني ، هجرة الكفاءات والتنمية في الوطن العربي ،مجلة المستقبل العربي،العدد٨٠،لسنة ١٩٨٥ ، ص١٢.
٩. مصطفى الفيلالي ، مجتمع العمل،ط١،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،٢٠٠٦ ، ص٣٦١-٣٦٢.
١٠. الياس زين ، أخطار نزيف الأدمغة على الأمة العربية ،مجلة المستقبل العربي،العدد٣، لسنة١٩٧٨ ، ص٥٨.
١١. منصور الراوي ، دراسات في السكان والعمالة والهجرة في الوطن العربي، دار الكتب، جامعة الموصل،١٩٩١، ص٧٢.
١٢. فراس نعيم عماره ،موقف الصحافة العراقية من ظاهرة هجرة الكفاءات العلمية الوطنية، رسالة ماجستيير غ.م، كلية الاعلام، جامعة بغداد،٢٠٠٩ ، ص١٦٤.
١٣. محمد رشيد الفيل ،الهجرة وهجرة الكفاءات العلمية العربية والخبرات الفنية او النقل المعاكس للتكنولوجيا،ط١،دار مجدلاوي،الاردن،٢٠٠٠ ، ص٨٥.
١٤. عبد الناصر احمد عبد السلام البدراني ،هجرة الكفاءات العربية الاسباب والنتائج(العراق انموذجاً)،رسالة ماجستير غ.م، كلية الادارة والاقتصاد، الاكاديمية العربية المفتوحة/الدنمارك،٢٠٠٩ ، ص١٦٤.
١٥. ميسون زكي فوجو ،استراتيجيات التنمية البشرية ودورها في الحد من ظاهرة هجرة الكفاءات العلمية في فلسطين(دراسة حالة قطاع غزة) ،رسالة ماجستير غ.م، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية،غزة،٢٠١٢ ، ص٢٧.
١٦. محمد خشاني ، الهجرة النخبوية بين بلاد المغرب العربي وبلاد الاتحاد الأوربي ، التقرير الاقليمي لهجرة العمل العربية٢٠٠٨، ص٢٧-٢٨.
١٧. محمد رشيد الفيل ، الهجرة وهجرة الكفاءات العلمية العربية والخبرات الفنية أو النقل المعاكس للتكنولوجيا، مصدر سابق ، ص١٦٥.

١٨. فارس رشيد البياتي ، التنمية الاقتصادية سياسياً في الوطن العربي ، الطبعة الأولى ، دار ايلة للنشر والتوزيع ، الأردن ، ٢٠٠٨ ، ص٦١.
١٩. جامعة الدول العربية، ادارة السياسيات السكانية والهجرة، التقرير الإقليمي لهجرة العمل العربية ، ٢٠٠٦ ، القاهرة، ص٤٦.
٢٠. جمال داود سلمان ، أثر هجرة الأدمغة العربية على التنمية الاقتصادية في الوطن العربي ، مجلة الإدارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، العدد ٣٨ ، لسنة ٢٠٠٢ ، ص٣٨.
٢١. ابراهيم العبادي، الاقليات المسلمة في الغرب: مشكلة التعايش والاندماج/السويد انموذجاً،ط١،مركز دراسات فلسفة الدين،بغداد،٢٠١٠،ص١٩٥.
٢٢. حميد الهاشمي ، مصدر سابق ، ص١١٩.
٢٣. الامم المتحدة، تقرير التنمية البشرية ، ٢٠٠٩ ، ص٧٦.
٢٤. محمد صالح ربيع العجيلي ،التعليم العالي في الوطن العربي–الواقع واستراتيجيات المستقبل،ط١،دار صفاء،الاردن،٢٠١٣ ، ص٧١–٧٢.
٢٥. عبد الحسين الحسيني ،التنمية البشرية وبناء مجتمع المعرفة،ط١، الدار العربية للعلوم ناشرون،بيروت،٢٠٠٨ ، ص٩٢.
٢٦. محمد صالح ربيع العجيلي ، مصدر سابق ، ص٨٧.
٢٧. عبد الباسط المعطي ، التوظيف التنموي للكفاءات المهاجرة ، دروس مستخلصة من تجارب الدول النامية ، التقرير الإقليمي ، ٢٠٠٨ ، ص١٢٢.
٢٨. خالد الوحيشي ، هجرة الكفاءات العاملة في قطاع الصحة في الحجم والخصائص ودواعي الهجرة ، التقرير الاقليمي لهجرة العمل العربية ٢٠٠٨ ، ص٦٣.
٢٩. مصطفى الفيلالي ، مصدر سابق ، ص٣٥٨.
٣٠. محمد صالح ربيع العجيلي ، مصدر سابق ، ص١٥٠.
٣١. محمد رشيد الفيل ، الهجرة وهجرة الكفاءات العربية والخبرات الفنية أو النقل المعاكس للتكنولوجيا ، مصدر سابق ، ص٨٥–٨٨.
٣٢. نادر فرجاني ، هجرة الكفاءات والتنمية في الوطن العربي ، مصدر سابق ، ص٨٣–٨٤.

The Effect of Arab Efficiencies Immigration on Pan-Arab Security

An Extracted Research by PhD Student Qassim Abd Ali Uthayib
Supervised by Abbas Ghali Dawood Al-Hadithi

Abstract:

The immigration of Arab efficiencies which led the Arab countries to incur gross losses due to their efficiencies immigration for the importance of scientific efficiencies in the power of Arab countries and their national security, as well as their contribution in achieving the economic and social development and the loss caused by their immigration to the Arab countries scientifically and technologically, especially the efficiencies immigration is considered one of the dangerous problems suffered by the Arab countries in general, because the efficiencies immigration has contributed in the processes of scientific and technological development and progress of industrial States, and then the expansion of imbalance state in power potentialities and the increase of variance between the Arab countries expelling the efficiencies and the industrial States polarizing them, which means independency continuity of the Arab countries to the Developed countries in many domains, making them circle in their political, security and economic orbit.

The West worked at sustaining the circumstances that make the immigration currents of Arab efficiencies continue towards it due to its urgent need for them; therefore all data refers to the continuity of Arab efficiencies immigration in the next years due to the continuity of the impetus factors existence more effectively than ever, with the nonexistence of an effective Arab strategy limits or stops the immigration of efficiencies or works at restoring the immigrant Arab efficiencies.